شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

نحن أيضاً نخشى .. كما الكرد

ليس الكرد وحدهم من يخشون إعادة تسليح الجيش العراقي بأسلحة متطورة فتّاكة في الوقت الحاضر، فنحن العرب أيضاً لدينا الخشية ذاتها، وهذا يرجع بالنسبة لنا كما بالنسبة للكرد الى عدم الإطمئنان الى عقيدة الجيش الحالي وانتماءاته والريبة من قياداته وما تتعبأ به رؤوس ونفوس هذه القيادات من أفكار حول مهمة الجيش وواجباته.

تاريخياً كان الجيش وسائر القوات المسلحة أداة في يد الحكام المستبدين الذين لم يخترهم الشعب بنفسه وبإرادته الحرة. والكلام عن الدور الوطني والقومي لهذه القوات لم يكن سوى واحدة من الأكاذيب الكبرى التي كان الحكام يصرّون على تكرارها لكي يبقى الجيش سوراً لهم وحارساً لمصالحهم المتعارضة في الغالب مع مصالح الشعب. فالانتفاضات والثورات والحركات الإحتجاجية منذ عشرينات القرن الماضي قمعتها قوات الجيش والشرطة والأمن. ومجازر حلبجة والأنفال والجنوب والوسط خلال انتفاضة آذار١٩٩١ وبعدها نفذها الجيش وسائر القوات المسلحة. وآخر ما قامت به هذه القوات (في عهدها الجديد) من قمع سافر هو الذي استهدف تظاهرات ٢٥ شباط ٢٠١١ وما بعده، فحكومة المالكي سخّرت قوات الجيش والشرطة والأمن لفرض حظر التجوال وقطع الطرق وإغلاق الساحات ثم لمهاجمة المتظاهرين السلميين بالسلاح الحي ما أدى الى استشهاد وجرح العشرات. كما اعتقلت القوات نفسها على مدى أسابيع عدة متتالية العشرات من النشطاء، وتجاوزت على حقوقهم وكراماتهم وعلى أحكام الدستور باعتقالهم من دون إذن قضائي وبتعذيبهم جسديا ونفسيا.

وحتى اللحظة فان القوات المسلحة المنشورة في الشوارع لا تتعامل مع المواطنين بوصفها قوات للشعب منبثقة عنه وموظفة لخدمته، بل هي لم تزل في الغالب تلتزم الاسلوب نفسه الذي كانت تتعامل به قوات صدام.

لم يصبح الجيش بعد المؤسسة الوطنية التي نريدها وكنا نحلم بها ولم نزل، فهو كما سائر فروع القوات المسلحة أداة القمع وسلاح الاستبداد بيد الحكام. وما كان يمكن للقوات المسلحة ان تكون مؤسسة الشعب الوطنية التي لا يخشاها الكرد ولا العرب ولا التركمان وسواهم مادام المتنفذون فيها يتراوحون بين العناصر البعثية وضباط الدمج الحزبيين والميليشياويين وما دامت القواعد الموضوعة للتجنيد تستند الى الاعتبارات الحزبية والدينية والمذهبية والقومية والعشائرية والمناطقية وليس الى المعايير الوطنية والمهنية.

جيش غير وطني بسلاح فتّاك يعني إعادة انتاج كل الكوارث والمحن التي كابدناها على مدى تسعين سنة .. يعني خراباً كاملاً ودماراً شاملاً للعراق، وقتلاً جماعياً للعراقيين، أكانوا كرداً أو عرباً أو تركماناً أو من سائر القوميات.

في يوم ما كان لدينا "رابع أقوى جيش في العالم". هل أفادنا ذلك في شيء؟ .. ماذا حلّ بنا منه غير الحروب وأعمال العدوان السافرة ضد الجيران؟ .. كل ما نعانيه اليوم ترجع جذوره الى المغامرات الطائشة للحكام من أجل قمع الحركات الوطنية والشعبية والتعدي على الجيران، ودائما كان الجيش والقوات المسلحة أداتهم في ذلك.

ليس في مصلحة العرب، كما ليس في مصلحة الكرد والتركمان والكلدان والآشوريين، أن يكون لدينا جيش مدجج بالأسلحة ويقاد بعقلية صدام حسين. أنفع لنا ان تنفق مليارات الأسلحة الفتاكة على المستشفيات والمدارس والكهرباء ومياه الشرب ومشاريع الري والزراعة والصناعة والحصة التموينية .... أترون كم طويلة قائمة حاجاتنا الأساسية؟

الأمم المتحدة: من واجب الحكومة العراقية والسلطات الأمنية حماية الإعلام

أكد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر، أمس الأربعاء، أن من واجب الحكومة العراقية والسلطات الأمنية حماية الإعلام حتى وإن لم تكن تحبه، مشيرا أنه لا ديمقراطية من دون حقوق الإنسان وحرية التعبير، فيما أشار وزير حقوق الإنسان العراقي إلى أن حرية الرأي والتعبير من الحقوق الدستورية والدولة العراقية تحرص على ضمانها.

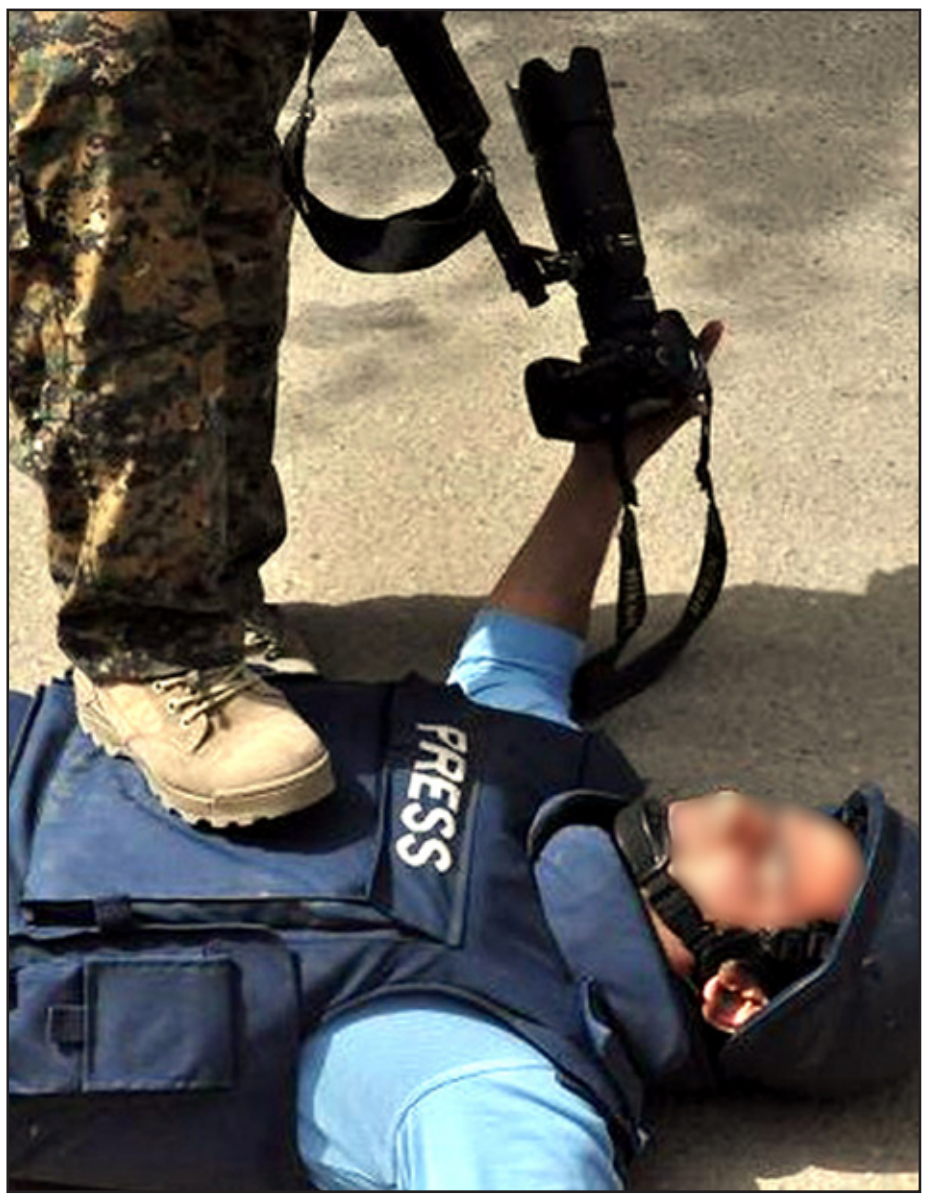

تجاوزات رجال الامن على الصحفيين.. (أرشيف)

□ **بغداد/ المدى**

وقال كوبلر خلال مؤتمر صحافي عقده، امس "لا ديمقراطية من دون حقوق الإنسان وحرية التعبير وخاصة للإعلام الذي له دور مسيطر".

وأضاف كوبلر أن "من واجب الحكومة والسلطات الأمنية حماية الإعلام، حتى وإن كانت الحكومة أو السلطات الأمنية لا تحب الإعلام".

وكانت منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش حذرت في تقريرها السنوي في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢ ، من احتمال تحول العراق الى دولة استبدادية من جديد بالرغم من التحولات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة منذ مطلع العام ٢٠١١، وفيما انتقدت واشنطن لتركها "نظاماً يقمع الحريات" بعد انسحاب قواتها، أكدت أن العراق ما يزال من أكثر الأماكن خطورة في العالم على الصحافيين.

وسبق وأن أكدت الأمم المتحدة، في ١١ كانون الأول ٢٠١١ ، وجود تحديات كبيرة مازالت تواجه العراقيين وتحرمهم حقوقهم لاسيما فيما يتعلق بالرأي والحريات العامة، فيما دعت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي إلى محاسبة المتورطين في انتهاكات تلك الحقوق.

وتنتقد العديد من المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وتلك المهتمة بحرية الصحافة سجل العراق في مجال التعامل مع الصحفيين، حيث يسجل العراق معدلات مرتفعة لعمليات استهداف الصحفيين.

وللصحافيين في العراق قانون جديد صوت عليه مجلس النواب في ١٧ آب ٢٠١١ ، ونص القانون في مادته الثالثة "على أن تلتزم دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الأخرى التي يمارس الصحفي مهنته أمامها، تقديم التسهيلات التي تقتضيها واجباته بما يضمن كرامة العمل الصحفي".

كما تنص المادة الرابعة أولاً "على للصحافي حق الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات غير المحظورة من مصادرها المختلفة وله الحق في نشرها بحدود القانون"، وتنص المادة الرابعة ثانياً على أن "للصحفي حق الاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته".

كما أكد القانون في مادته السابعة أنه "لا يجوز التعرض إلى أدوات عمل الصحافي إلا بحدود القانون"، مبيناً أن المادة التاسعة تنص "على معاقبة كل من يعتدي على صحفي أثناء تأدية مهنته أو بسبب تأديتها بالعقوبة المقررة لمن يعتدي على موظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها".

يذكر أن العراق يعد واحداً من أخطر البلدان في ممارسة العمل الصحافي على مستوى العالم حيث شهد مقتل ما يزيد على ٣٦٠ صحفياً وإعلامياً منذ الحرب الأميركية في عام ٢٠٠٣.

البيئة: أربعة آلاف كيلومتر مربع ملغومة ونحتاج الى عشر سنوات لتطهيرها

□ **بغداد/ المدى**

كشفت وزارة البيئة امس عن وجود اربعة الاف كيلومتر مربع من الاراضي العراقية تنتشر فيها حقول الغام، مبينة ان هذه المساحة وحدها تحتاج إلى عشر سنوات لإزالة الالغام المزروعة فيها.

وقال وكيل وزير البيئة كمال حسين لـ"شفق نيوز"، إن "وزارة البيئة استطاعت أن تحدد مساحة اربعة الاف كم مربع من الاراضي الملغومة في العراق بعد انتهاء المسح غير التقني".

واضاف ان "الوزارة بدأت بالمسح غير التقني لتحديد الاراضي الملوثة فعليا بالالغام، وبدأنا بالناصرية التي مساحتها ١٣ الف كيلو متر مربع وحددنا المساحة الملوثة والتي تبلغ ٩٨ كيلومتر مربع من مساحة الناصرية".

وبين حسين "اننا بحاجة الى عشر سنوات لتنظيف اربعة الاف كم مربع من الاراضي الملغومة في العراق".

واضاف "الان حولنا هذه المساحة في الناصرية من منطقة مشتبهة بالتلوث الى معلومة التلوث (confirmed hazard area)".

وتابع ان "المجلس المحلي في الناصرية يختار الان خلال العشر سنوات الاولويات من الاراضي الزراعية او النفطية لنضع خطة امدها عشر سنوات".

واشار الى ان "نهاية العام الحالي ستشهد استكمال المسح غير التقني لنضع خطة ازالة الالغام من جميع العراق".

واضاف ان "وزارة البيئة ستتابع فقط والتعاقد لازالة الالغام يكون من خلال المجالس المحلية او الشركات المستثمرة".

وكان وكيل وزارة البيئة كمال حسين كشف في وقت سابق ، عن ان مسؤولين في وزارة الدفاع يعرقلون عمل الفرق المختصة بازالة الالغام المنتشرة على الحدود، مبيناً أن بعض "الارهابيين" يخرجون هذه الالغام ويستخدمونها في صنع العبوات الناسفة وتفخيخ السيارات.

يشار الى ان وزارة البيئة بينت في وقت سابق، انه لايمكن في أي حال من الأحوال لأي شركة من الشركات المحلية أو الدولية او حتى منظمات المجتمع المدني أن تستخرج الألغام او أن يكون لديها مجموعة من الألغام مستخرجة ومحتفظة بها من دون وجود ضابط ارتباط من وزارة الدفاع يتابع بدقة ومن الاستخبارات العسكرية أيضاً يتابع بدقة أعمال التفجير لهذه المقذوفات .

ائتلاف المالكي يتهم قطر بمنع العراقية من حضور اجتماع التحضيرية

□ **بغداد/ المدى**

اتهم ائتلاف دولة القانون امس دولة قطر بمنع القائمة العراقية من حضور اجتماع اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني الذي عقد، يوم الثلاثاء، في منزل نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي.

وكانت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني قد عقدت اجتماعها، يوم الثلاثاء، بحضور ممثلين عن التحالف الكردستاني والتحالف الوطني وبغياب القائمة العراقية التي طالبت بتقديم ضمانات من الكتل السياسية في تنفيذ اتفاقات اربيل قبل عقد الاجتماع الوطني.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون الكتلة المنضوية في التحالف الوطني حسين الصافي في حديث صحفي إن "دولة قطر كانت وراء عدم حضور القائمة العراقية للاجتماع التحضيري الذي عقد، يوم الثلاثاء، بين الكتل السياسية تمهيداً للاجتماع الوطني".

واكد الصافي على علم التحالف الوطني المسبق بعدم حضور القائمة العراقية للاجتماع التحضيري، مشيراً إلى أن حضور التحالفين الوطني والكردستاني كان لاثبات حسن النوايا لحل الخلافات والقضايا العالقة في الاجتماع الوطني.

من جانب اخر وصف نائب عن القائمة العراقية قرار قائمته بمقاطعة اجتماع اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني الذي عقد الثلاثاء بـ" الخاطئ".

وقال النائب عمر الجبوري لوكالة كل العراق امس الاربعاء ان " قرار القائمة العراقية بمقاطعة اجتماع اللجنة التحضيرية كان خاطئاً وكان عليها الحضور لطرح رؤيتها باعتبارها قائمة كبيرة ، فاذا كانت هي من تقلل من دورها السياسي فكيف سيتعامل الاخرون معها؟".

وأضاف "كان على القائمة العراقية الحضور الى هذا الاجتماع لانه ليس امام الكتل السياسية اي خيار سوى الحوار مع بعضها لان عدم التواصل سوف يعقد الازمة ولايحلها".

وكانت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني الخاص بحل الازمة السياسية الراهنة قد عقدت الثلاثاء اجتماعا بغياب ممثلي القائمة العراقية تقرر فيه تكليف ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل مقترح يعرض بعد ذلك على اعضاء اللجنة التحضيرية لابداء الملاحظات حوله من اجل تقديمه بعد الاتفاق عليه الى رئيس الجمهورية لتحديد موعد انعقاد الاجتماع الوطني المرتقب.

وكان من المقرر أن ينعقد الاجتماع الوطني بين الكتل السياسية الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني في الخامس من الشهر الجاري إلاّ أن تصاعد حدة الخلافات بين الكتل السياسية اجلت عقد الاجتماع الى اشعار اخر .

ويؤكد مراقبون سياسيون أن ائتلاف الكتل الكردستانية والقائمة العراقية قد توحدت رؤاهم تجاه ما يصفونه من تفرد رئيس الوزراء نوري المالكي بالسلطة وعدم اطلاع الشركاء في العملية السياسية على القرارات المهمة والمصيرية المتخذة في ادارة شؤون البلاد، وتهميش واقصاء مكونات من ابناء الشعب، مما يعدّ تمهيداً "للدكتاتورية".

وكان التحالف الوطني عقد اجتماعاً، السبت الماضي، أعلن فيه عن دعم واسناد حكومة الشراكة الوطنية التي يرأسها نوري المالكي، فيما رفض التدخّل في شؤون العراق الداخلية، أكد على ضرورة عقد الاجتماع الوطني في أقرب فرصة.

فيما كشف مصدر في التحالف الوطني عن أن التحالف وضع شروطاً لدعم واسناد رئيس الوزراء نوري المالكي وحكومته ابرزها عدم التدخل في شؤون الهيئات المستقلة، والحفاظ على حكومة الشراكة الوطنية، وعدم التفرد بالحكم.

ممثلو التحالف الوطني في اجتماع اللجنة التحضيرية.. (أرشيف)

التيار الديمقراطي يستنكر التدخلات التركية

اردوغان

□ **بغداد/ المدى**

تلقت المدى بلاغاً عن التيار الديمقراطي استنكر فيه التدخل التركي في الشأن العراقي الداخلي ، عادا تصريحات رجب طيب اردوغان بالمقلقة للرأي العام العراقي . وجاء في البلاغ " "في ظروف عصيبة تمر بها بلادنا، على خلفية الازمة السياسية ومأزق الشراكة في الحكم ادلى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بتصريحات اثارت ردود افعال عراقية واقليمية واسعة، الامر الذي اقلق الرأي والقوى الشعبية في بلادنا على نطاق واسع". واشارالبلاغ" ان قوى وشخصيات التيار الديمقر اطي ترى ان التدخل التركي في الشأن السياسي العراقي واعلان انحياز انقرة الى احد المكونات الوطنية يتعارض مع المواثيق والمعاهدات الدولية ويناقض مبادي حسن الجوار والعلاقات المتنامية بين البلدين، عدا عن انه يبرر للدول الاخرى ان تمارس مثل هذه السياسة حيال المكونات الاخرى، ما يعرض العراق والمنطقة الى صراعات ومواجهات خطيرة".

ولفت الى سوء الاداء الحكومي "اننا، الى ذلك، ننظر بقلق الى الاداء الحكومي ونشارك الكثير من الاطراف شكواها من حالة الاستقطاب والاستفراد في ادارة الملفات المصيرية وتهميش القوى والفئات المكونة للعملية السياسية، فضلا عن فشل الاجراءات اللازمة لحماية حياة المواطنين ولكبح الفساد وتأمين الخدمات الانسانية، الامر الذي يؤكد على ضرورة مراجعة السبل والاسس التي تدار بها شؤون الدولة واعتماد بدائل عاجلة عنها عبر المشاورات والحوارات المباشرة والموسعة، والمسؤولة، بين جميع الكتل والفئات والاحزاب والتنظيمات الشعبية، وفي المقام الاول منها بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق، من اجل تصويب مسارات العملية السياسية واعتماد مبدأ التنازلات المتقابلة، واحترام الدستور بعيدا عن التعاطي الكيفي والانتقائي مع نصوصه واحكامه".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون